E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/AC.4/1999/5
22 July 1999
ARABIC
Original: SPANISH

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات
الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين
الدورة السابعة عشرة
٢٦-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

تقرير عن حلقة العمل المعنية بالتعليم العالي والشعوب الأصلية
(كوستاريكا، ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩)

الرئيس/المقرر: السيد خوسيه كارلوس موراليس

مقدمة

١- حددت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٧/٥٠ الذي اعتمدت بموجبه برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، هدف تعريف مجتمعات السكان الأصليين وغير الأصليين بأحوال وثقافات ولغات وحقوق وتطلعات السكان الأصليين، باعتباره هدفاً رئيسياً من أهداف العقد. ورجت لجنة حقوق الإنسان من المفوض السامي لحقوق الإنسان، في قرارها ٣٢/١٩٩٧، أن ينظر في تنظيم حلقة عمل لمؤسسات البحث والتعليم العالي التي تركز على قضايا السكان الأصليين في مجال التعليم، من أجل تحسين تبادل المعلومات بين هذه المؤسسات وتشجيع التعاون مستقبلاً، بالتشاور مع السكان الأصليين وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومع غيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد نظر الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، في دورته السادسة عشرة المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٨، في قضيتي تعليم السكان الأصليين ولغتهم باعتبارهما من مواضيعه الرئيسية. وقد رحبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٥١/١٩٩٩، بالدعوة الموجهة من حكومة كوستاريكا لاستضافة حلقة عمل لمؤسسات البحوث والتعليم العالي تركز على قضايا السكان الأصليين في مجال التعليم.

٢- وبمقتضى أحكام هذا القرار، قامت مفوضية حقوق الإنسان بدعوة الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، ومنظمات الشعوب الأصلية، ومنظمات ومؤسسات البحوث والتعليم العالي، إلى تعيين خبراء للمشاركة في حلقة العمل.

٣- وقد عُقدت حلقة العمل المعنية بالتعليم العالي والشعوب الأصلية في مركز "La Catalina" للمؤتمرات في سان خوسيه خلال الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩. وحضر حلقة العمل أكثر من ٧٠ خبيراً. وترد قائمة المشتركين مرفقة بهذا التقرير.

أولاً - تنظيم العمل

ألف - البرنامج

٤- أقرت حلقة العمل البرنامج التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- الموضوع الأول: الشعوب الأصلية والتعليم العالي: الاحتياجات، وإمكانية الوصول، والمشاكل والحلول - تبادل عام للآراء.

٣- الموضوع الثاني: دور التعليم العالي في التدريب وتنمية المهارات لدى الشعوب الأصلية - تجارب عملية.

٤- الموضوع الثالث: دور مؤسسات البحوث والتعليم العالي والتدريب في تعزيز حقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

٥- الموضوع الرابع: التعاون الدولي في مجال مؤسسات البحوث والتعليم العالي - إقامة الشبكات وعمليات التبادل ووضع البرامج المشتركة.

٦- مناقشة الاستنتاجات والتوصيات.

٧- اختتام أعمال حلقة العمل.

باء - افتتاح حلقة العمل

٥- افتتح حلقة العمل السيد خوسيه كارلوس موراليس باسم الشعوب الأصلية في كوستاريكا. ورحب السيد موراليس بالمشتركين في حلقة العمل. وقال إن نتائج حلقة العمل ومداولاتها ستعود بفائدة عظيمة على نظم التعليم العالي للشعوب الأصلية في شتى أنحاء العالم وستحدث تغييراً جذرياً فيها. وشدد على أهمية حلقة العمل كوسيلة لتحقيق هدف من أهداف العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم. وأخيراً، توجه السيد موراليس بالشكر إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووزارة الخارجية والأديان في كوستاريكا لما قدمتاه من دعم لعقد حلقة العمل. كما شكر معهد التعليم الإذاعي لما قدمه من دعم تقني، والمعهد الإنساني الهولندي للتعاون مع البلدان النامية لقيامه بتيسير مشاركة مندوبين عن السكان الأصليين من كوستاريكا.

٦- وتوجه السيد جوليان بيرغر، بالنيابة عن المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بالشكر إلى الشعوب الأصلية في كوستاريكا لما بدر عنها من ترحيب، كما شكر حكومة كوستاريكا على استضافة حلقة العمل. وأجرى استعراضاً لبعض جوانب الخلفية التاريخية فأوضح إن ادخال التحسينات في مجال التعليم يشكل هدفاً من أهداف العقد الدولي. وعرض أربعة مواضيع رئيسية ستتناولها حلقة العمل، وحث المشتركين على اغتنام الفرصة لتقاسم تجاربهم وخبراتهم في الاجتماع. وذكّر الحاضرين بأن حلقة العمل ستقدم تقريراً إلى الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين في تموز/يوليه، وهو تقرير ينبغي أن يتضمن توصيات عملية ومعقولة.

٧- وبالنيابة عن حكومة كوستاريكا، رحبت السيدة إليزابيت أوديو بينيتو، الرئيسة بالنيابة، بالمشتركين في سان خوسيه. وقالت إنه كان من دواعي سرور كوستاريكا بصفة خاصة أن تستضيف حلقة العمل هذه بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن الشعوب الأصلية في قارتها ما برحت تتعرض للتهميش وقد عانت من الافتقار إلى أي نوع من الفرص؛ كما أنها قد تعرضت للدمار والتجاهل. بل حتى في المنازعات المسلحة التي وقعت مؤخراً في أمريكا الوسطى، تعرضت الشعوب الأصلية للاضطهاد بصورة منتظمة ، وقد كانت هناك محاولات لإفنائها كهدف من أهداف السياسة العامة. وعندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، رحبت جميع شعوب العالم بهذا الإعلان باعتباره النموذج لما ينبغي أن يكون عليه احترام كرامة وحقوق جميع الناس على قدم المساواة. ولا يزال هذا الإعلان العالمي يدخل في صميم الفلسفة والقواعد الأخلاقية التي ألهمت الديمقراطيات في شتى أنحاء العالم. ولكنه ليس من المفيد إغفال حقيقة أن النموذج الذي يمثله الإعلان العالمي قد استبعد ولا يزال يستبعد النساء والأطفال، والسود من الرجال والنساء، والسكان الأصليين من الرجال والنساء. وأشارت إلى مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية فقالت إن النساء والأطفال والسود من الرجال والنساء قد قطعوا شوطاً بعيداً. فلقد حصلوا بالفعل على إعلانات ترسي مبادئ تهدف إلى القضاء على التمييز ضدهم، وتلت ذلك اتفاقيات تعتبر الحكومات بموجبها ملزمة من الناحيتين السياسية والقانونية باعتماد تدابير إدارية وقانونية وتعليمية من أجل القضاء على هذا التمييز. بيد أنه في حالة الشعوب الأصلية، لا يزال الكفاح مستمراً من أجل التوصل إلى اعتماد مشروع إعلان. وقد كان توسيع نطاق شمولية نموذج الإعلان العالمي ليشمل جميع البشر من حيث المساواة والكرامة والحقوق يمثل عملية بطيئة. وقالت إن حلقة العمل هذه ينبغي أن تكون معلماً من

معالم هذا الكفاح البطيء ولكنه مع ذلك كفاح لا يكل ولا يهدأ، وهو كفاح ما برحت جماعات كثيرة تخوضه في إطار الأمم المتحدة من أجل إحداث التغييرات الضرورية في العقليات والنفوس بهدف الارتقاء بالشعوب الأصلية إلى الوضع الذي تستحق أن تتمتع به في مجتمعات ديمقراطية بحق. وتابعت قائلة إنها في جميع السنوات التي قضتها في مجال التدريس في جامعة كوستاريكا، سواء في كلية الحقوق أو في جميع التخصصات المختلفة التي درّست فيها، لم تتح لها الفرصة للتدريس في أية مؤسسات للسكان الأصليين كما أنه لم يكن معها قط أي زميل أو زميلة من السكان الأصليين. وأكدت أخيراً أن توصيات حلقة العمل ستكون بالغة الأهمية بالنسبة لحكومة كوستاريكا وكذلك بالنسبة لجميع الحكومات التي تتألف منها الأمم المتحدة.

ثانياً- الموضوع الأول - الشعوب الأصلية والتعليم العالي: الاحتياجات، وإمكانية الوصول، والمشاكل والحلول - تبادل عام للآراء

٨- قامت بعرض هذا الموضوع السيدة ميرنا كنينغهام، عميدة جامعة المناطق المستقلة ذاتياً لساحل نيكاراغوا على البحر الكاريبي. وتضم هذه الجامعة نحو ٩٨٠ ٣ طالباً من بين شعوب ميسكيتو، وكريولي، وميستيزو، ومايانغانا، وراما، وغاريفونا. وتشكل هذه الجامعة، باعتبارها تضم طلبة من الشعوب الأصلية بصفة رئيسية، تجربة رائدة من حيث التحديات الجديدة التي يواجهها التعليم العالي للسكان الأصليين إزاء النزعة المحافظة التي تميّز النظام الجامعي المهيمن.

٩- وبعد أن أشارت إلى الخلفية العامة لحالة الصعوبات المالية التي تواجه أمريكا اللاتينية حيث تم إجراء تخفيضات كبيرة في ميزانيات التعليم العالي تتراوح نسبتها بين ٣٠ و٦٠ في المائة، بحسب البلدان، أوضحت المتحدثة أن هذه الخلفية العامة التي تتميز بأزمة اقتصادية تفضي إلى مزيد من تفاقم العقبات التي يتعين على الشعوب الأصلية تذليلها لكي تتمكن، استناداً إلى القدرات الأخلاقية والفكرية والتقنية، من تطوير مؤسساتها واستراتيجياتها في مجال التنمية الفكرية، مع ضمان الاحترام لتنوع الشعوب الأصلية من حيث الأصل الإثني، والثقافة، ونوع الجنس، والأجيال، وتيسير تنفيذ نماذج تعليمية جديدة تجمع بين المعارف المتوارثة والأدوات التقنية العصرية. وأوضحت أن مهمة الجامعة في هذا الصدد تتمثل في المساعدة على تعزيز هوية واستقلال هذه الشعوب وتنميتها المستديمة، وذلك من خلال التدريب وتعزيز القدرة على استخدام الموارد البشرية. وأشارت إلى تقارير البنك الدولي التي تسلّم بأن القضاء على الفقر في صفوف الشعوب الأصلية يعتمد اعتماداً متزايداً على إتاحة إمكانية الوصول الفعلي إلى التعليم العالي، فقالت إن تنمية التوافق والروابط الثقافية بين الشعوب الأصلية وغير الأصلية تعتبر عاملاً أساسياً في إرساء العلاقات بين الثقافات على أساس المساواة بين الشعوب، وفقاً لما جاء في توصيات التقرير المعنون "التعلم: الكنز المكنون" ("تقرير ديلورز") الذي صدر عن اللجنة الدولية المعنية بالتعليم للقرن الحادي والعشرين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

١٠- وأضافت قائلة إن الجامعة المذكورة تحافظ، من أجل تحقيق أهدافها، على تعاون وثيق مع عدة مؤسسات أخرى في القارة الأمريكية تشمل كندا والولايات المتحدة وغواتيمالا وشيلي؛ وفي أوروبا تشمل فنلندا والمملكة المتحدة وألمانيا وغرينلاند. وهي تهدف إلى الاضطلاع بالبحوث وتطوير البرامج من أجل تعزيز شعور مجتمعات السكان الأصليين بالاعتزاز بالذات وتشجيعها على اكتساب المعارف في مجالات علم الاجتماع، واللسانيات، والعلوم التربوية، والصحة، والإدارة البيئية، والطب التقليدي، ومكافحة الأمية، وذلك استناداً إلى منهجيات تقوم على المشاركة وتتسم باللامركزية. وعلى الرغم من أن الدعم الذي تقدمه الدول لا يعتبر كافياً، فإنه ييسر بالفعل إمكانية الوصول إلى التعليم من خلال منح الزمالات الدراسية للأفراد من السكان الأصليين. ويشكل تعليم المعلمين تحدياً خاصاً، ذلك لأن نوع التدريب الذي توفره للمعلمين نظم التعليم المهيمنة التي تعارض إنشاء جامعة للسكان الأصليين وتحاول أن تحول دون إنشائها يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً، وهي تعارض الفلسفة التربوية والثقافية لأية جامعة للسكان الأصليين.

١١- وقد تلت هذا العرض الأول كلمتان أدلى بهما البروفيسور سدهارج سولانكي والبروفيسور جورج سيوي. وقد استعرض البروفيسور سيوي، وهو من المعهد الكندي لشؤون حكم السكان الأصليين، الخلفية التاريخية لمعارف الشعوب الأصلية ابتداء من اتصالها المأساوي بالفكر الاستعماري وحتى الحالة الراهنة عشية بدء الألفية الثالثة. وبدأ باستعراض البعد الفلسفي للفكر الأمريكي - الهندي فقال إن معارف الشعوب الأصلية التي تضرب جذورها في أعماق دائرة الحياة المقدسة تنزع لأن تكون "دائرية" على النقيض مما هو عليه الحال في الفكر الغربي الذي ينزع لأن يكون "خطياً". ورأى البروفيسور سيوي أن المضمون التعليمي في سياق التعليم العالي للسكان الأصليين ينبغي أن يعبر عن هذه الرؤية "الدائرية" في إطار جهد يرمي إلى التوفيق بين هاتين النظرتين إلى الحياة وكوسيلة لإضفاء الطابع الإنساني على العولمة بفضل النزعة الإنسانية للشعوب الأصلية.

١٢- وأشار البروفيسور سولانكي، وهو من معهد البحث والتدريب القبليين (الهند)، إلى مشكلة العلاقة بين الشعوب الأصلية في الهند، شعب الآديفاسي أساساً، التي تتسم بأهمية ديموغرافية كبيرة حيث تتألف من ملايين الناس وتشكل ما نسبته نحو ٢٠ في المائة من مجموع السكان وتتعرض في بعض الولايات لعملية تهميش كاملة، وبين النظام التعليمي الرسمي الذي يقتصر على اللغة الهندية.

١٣- وأوضح السيد لوف، من وزارة النهوض بقبائل تي آتياوا الماورية، ممثلاً للشعب الماوري في نيوزيلندا، أنه بالرغم من أن الشعب الماوري لا يشكل سوى ١٠ في المائة من مجموع السكان، فإن نسبة طلابه ضمن مجموع عدد طلاب المدارس في هذا البلد تبلغ ٢٢ في المائة، وذلك بسبب ارتفاع نسبة صغار السن ومعدل النمو السكاني لهذا الشعب. وأشار إلى أن الماوريين قد حصلوا بالفعل على الحق في التعلم واستخدام لغتهم الخاصة بهم وإدارة مدارسهم. وأضاف قائلاً إن التحدي الذي يواجهونه يتمثل في المحافظة على تقاليدهم وتهيئة الجيل الجديد للمشاركة في الأنشطة العالمية مشاركة كاملة.

١٤- ثم قدم المشتركون في حلقة العمل بعد ذلك العديد من الأمثلة العملية على الحاجة الملحة في أنحاء كثيرة من العالم لاستخدام التعليم العالي لا من أجل النهوض بالنخبة فحسب بل باعتبار ذلك "مركز عصب" النظام التعليمي للسكان الأصليين، بدءاً بالتعليم على مستوى المدارس الابتدائية والتعليم في مجال محو الأمية كأساس، ثم العمل على تلبية متطلبات التعليم الثانوي على جميع مستويات التنمية الثقافية والاجتماعية بجعلها العامل الرئيسي للارتقاء بالقيم والممارسات الديمقراطية في بلدانهم. وفي عالم تتزايد فيه هيمنة القوانين الاقتصادية المعقدة القائمة على الربح وأحوال السوق، أصبح اكتساب المعرفة يمثل شرطاً أساسياً من شروط البقاء.

١٥- ويتعين على الشعوب الأصلية أن تتغلب على آثار الضغوط الاقتصادية في مؤسساتها العاملة في مجال التعليم العالي من أجل اجتذاب شباب الشعوب الأصلية الذي يواجه إغراءات متزايدة لرفض ثقافة الشعوب الأصلية، ومن أجل ضمان نقل ثقافات هذه الشعوب من خلال التعليم العالي، باعتبار أن التعليم يشكل من الناحية التاريخية الأداة الرئيسية للقضاء على حضارات الشعوب الأصلية والهيمنة عليها.

١٦- وانتقد عدة مشتركين تأثير هذا الدور التاريخي المتناقض للتعليم الذي يتم بلغات غير لغات الشعوب الأصلية مما يدفع شباب هذه الشعوب بعيداً عن ثقافاتها وشعوبها ويجتذبهم نحو سوق المجتمع المهيمن من خلال عملية "نزوح الأدمغة" المعروفة تماماً. وعلى حد تعبير كونا شامان: "إنهم إذا ما ذهبوا إلى المدرسة فسيضيعون".

١٧- وأبدى السيد ويلي كيتلتشايلد، من كندا، وبعض المشتركين من السكان الأصليين في كوستاريكا، تعليقات حول الإطار القانوني القائم فعلاً في معظم البلدان التي صدقت على الاتفاقيات الدولية والتي تتضمن نظمها القانونية قوانين وقواعد تكفل لمجتمعات السكان الأصليين، من الناحية النظرية، الحق في التعليم الذاتي. بيد أن النظرية والممارسة بعيدان عن بعض كل البعد، كما أن التناقضات الحادة التي لا تزال تظهر على جميع مستويات النظم التعليمية تترك الشعوب الأصلية تعاني معضلات عويصة بصفة خاصة. فكيف يمكن التوفيق بين النموذج المهيمن الذي يشكل عامل استلاب ثقافي وتغريب وتمييز، ونموذج الشعوب الأصلية القائم على نقل ثقافاتها وإنتاج معارفها المحددة الخاصة بها؟

١٨- وتساءل المشتركون عن الكيفية التي يمكن بها إدماج حكماء الشعوب الأصلية، من خلال منهجيات بديلة، من أجل ضمان قدرتهم على نقل معارفهم التقليدية وقدرتهم المستمرة على إنتاج معارف جديدة يتم تكييفها مع واقع العصر؛ فالكثير من هؤلاء الذين لا يثقون بنظام "التعليم المدرسي" والذين ينظرون إليه من زاوية صيغة التاريخ المهيمنة إنما يُعرضون عن هذا النظام خشية التعرض مرة أخرى للاستغلال والتمييز في الوقت الذي أصبحت فيه حكمتهم أكثر فائدة من أي وقت مضى لا بالنسبة لمجتمعات السكان الأصليين فحسب وإنما أيضاً بالنسبة للبشرية عموماً.

١٩- وكيف يمكن اقناع القادة السياسيين، في الديمقراطيات الهشة للعديد من البلدان في آسيا وأفريقيا حيث يشكل السكان الأصليون الأغلبية، بأن يدعموا نظماً تعليمية من شأنها أن تضع حداً للقمع التاريخي وتؤمن الأسس السياسية

والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لشكل من أشكال التعليم العالي يقوم على احترام مصالح مختلف الشعوب الأصلية سواء أكانت أقلية أم أغلبية؟ وما هو نوع المناهج الدراسية التي ينبغي لنظام التعليم العالي للسكان الأصليين أن يقدمها؟ وما الذي ينبغي فعله؟ فعل ينبغي زيادة توطيد أركان المجتمع المهيمن وتأكيد هيمنته على العقول، وبخاصة عقول الشباب، أم أنه من الأفضل تشجيع النهوض بالشعوب الأصلية وتعزيز قدرتها المحددة على إنتاج معارف جديدة مع احترام توجهها الروحي وعلاقاتها المميزة مع أمنا الأرض؟

ثانياً - الموضوعان الثاني والثالث - دور التعليم العالي في التدريب وتنمية المهارات لدى الشعوب الأصلية - التجارب العملية، ودور مؤسسات البحوث والتعليم العالي والتدريب في تعزيز حقوق الإنسان للشعوب الأصلية

٢٠- لقد كانت العروض والمناقشات المتعلقة بهذين الموضوعين حيوية. وكان المقصود باختيار المواضيع هو تشجيع عمليات تبادل الآراء فيما يتعلق بمؤسسات وبرامج التعليم القائمة والمجموعة المتنوعة من الحالات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة، استناداً إلى التجارب العملية. وكان هناك اتفاق عام من حيث الجوهر فيما يتعلق بضرورة الاعتراف بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية، على أساس يومي، في حياتها المجتمعية وفي اتصالاتها مع مجتمعات الشعوب غير الأصلية.

٢١- واقترح المشتركون تغيير هيكل الاجتماع عن طريق إنشاء أربعة أفرقة للمناقشة تعنى بمواضيع فرعية كوسيلة لمساعدة جميع المشتركين في الإعراب عن وجهات نظرهم والحصول على فرصة لمناقشة الأفكار والمقترحات بمزيد من التفصيل، على أن يتم بعد ذلك تقديم عرض مشترك يشمل كلا الموضوعين اللذين تبين أنهما موضوعان متكاملان.

٢٢- وبذلت محاولة في المناقشة التي تلت ذلك من أجل التوصل إلى تحليل مشترك يأخذ في الاعتبار تنوع الأوضاع المحلية والعقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه الشعوب الأصلية في القارات الخمس، على أن يشمل التحليل السبل العملية لتشجيع النهوض بالتعليم العالي بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتأكيد الهوية الثقافية وتحسين اعتراف المجتمع المهيمن بها، لا لصالح الشعوب الأصلية فحسب وإنما لصالح المجتمع الدولي بأكمله أيضاً.

٢٣- وظهر من خلال المناقشات عدد من الأفكار المشتركة التي تبنتها جميع البلدان بصرف النظر عن موقعها. وقد تمكن المشتركون من تحديد بعض المعايير الأساسية التي يمكنهم بالاستناد إليها بحث الأوضاع القائمة ووضع استراتيجيات للتصدي للتحديات الرئيسية، وقد لخصها السيد باولين هاونتكوندجي، مدير المركز الأفريقي للدراسات المتقدمة في بورتو نوفو (بنن) على النحو التالي: "كيف يمكن، بالنظر إلى الخلفية العامة لعالم ما بعد الاستعمار حيث ظل مستودع المعرفة حتى الآن يخضع بالكامل للاحتكار الذي لا يخدم إلا مصالح الغرب، أن نتجنب الاعتماد،

إيديولوجياً وعلمياً وفكرياً، على تراكم معارف الآخرين؟ وكيف يمكن إيجاد سبيل لاستعادة المعارف التقليدية للشعوب الأصلية من خلال إنتاج ونقل معارف جديدة تساعد في إعمال حقوق الشعوب الأصلية وتحقيق تقدمها؟"

٢٤- وقد اتفق المشتركون على أنه ينبغي السعي إلى إيجاد أجوبة عن هذه الأسئلة بطريقة عملية وبروح من الواقعية الاقتصادية والسياسية. فهل ينبغي لاستحداث أو تطوير نظم التعليم العالي للسكان الأصليين أن يساعد أيضاً في إعادة تشكيل النظام المهيمن الذي من المؤكد أن سعيه التاريخي إلى فرض نموذجه الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي قد أخذ يشهد أزمة عميقة تؤثر على الشعوب الأصلية وغير الأصلية على السواء، كما أنه أخذ يثير تحديات جديدة عشية بدء الألفية الثالثة؟ وكيف يمكن للبحث والتعليم العالي أن يساعدا في جعل حضارات الشعوب الأصلية تستعيد حيوية الإبداع الفكري والجمالي مما يتيح لها العودة إلى الاضطلاع بدور رائد في مهمة إعادة تعريف اللغة الفكرية والثقافية لزماننا؟

التعليم العالي للسكان الأصليين والسلطات

٢٥- سلّم جميع المشتركين بأن ظهور وتطور التعليم العالي للسكان الأصليين يشكلان مسألة انتصار على السلطة الفكرية مرة أخرى. وبهذا المعنى، ونتيجة لوجود عملية تاريخية كانت حتى الآن عملية تمييزية دون انقطاع، فإن النتيجة ستعتمد اعتماداً شديداً على القدرة على إعادة تشكيل الإطار السياسي.

٢٦- وقد ركزت المناقشة على مسألة الإرث السلبي الذي ورثته الشعوب الأصلية نتيجة للأحداث التاريخية التي شهدتها القرون الأخيرة والتي أدت في معظم الحالات إلى إلحاق أضرار هائلة تشمل عملياً كافة جوانب حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فمن خلال اتباع سياسة شكلت سمة ثابتة من سمات عهود القهر والهيمنة، استخدمت القوى الاستعمارية التعليم بصورة منهجية كأداة لطمس هويات الشعوب الأصلية والقضاء عليها. واسترعى بعض المشتركين الاهتمام إلى حقيقة أن هناك بعض الاختلافات في النهوج المتبعة إزاء مسألة "الاستعمار" الفكري والثقافي لا تزال ملموسة، وهي تعكس الهوية الثقافية للإمبراطوريات الاستعمارية السابقة في حياة الشعوب الأصلية. وقد تركت هذه النهوج الاستعمارية المختلفة، من خلال إدخال تغييرات في عملية التمازج الثقافي، بصمات واضحة على اللغات الثقافية، وهي بصمات تعكس اختلافات ملحوظة بين القوى الاستعمارية الفرنسية والاسبانية والبرتغالية والهولندية والبريطانية السابقة. وقد تبنى المستعمرون الذين ينتمون إلى الثقافة اللاتينية موقفاً "أبوياً" إزاء إتاحة إمكانية الوصول إلى التعليم على أساس استخدام التبشير الديني الإنجيلي والتماهي اللغوي. أما في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية الأنغلوساكسونية، فقد تمثلت الممارسة العامة في عدم الإدماج بحيث ظلت الشعوب الأصلية منبوذة على حدود الإمبراطورية ولم يتح لها الحصول على التعليم الغربي رغم أنه كانت لها في الوقت نفسه حرية استخدام لغاتها وممارسة تقاليدها الثقافية الخاصة بها.

٢٧- وعلى العموم، فإن وجود نهج انتقائي تمييزي، على مستوى النظام التعليمي الاستعماري كله، ابتداء من مرحلة التعليم الأساسي للقراءة والكتابة باللغة المهيمنة في المدارس الابتدائية والثانوية، قد أدى إلى ظهور حواجز

لا يمكن تذليلها حالت دون وصول شباب الشعوب الأصلية إلى التعليم العالم. وقد مُنح عدد قليل من أفراد الشعوب الأصلية الميزة العليا المتمثلة في الحصول على التعليم العالي من خلال "تنازل" من قبل القوى الاستعمارية، وأصبحت هذه القلة من الأفراد المحظوظين عادة ينتمون إلى ثقافة "البيض" إلى الأبد، أي أنهم وقعوا ضحايا الازدراء الذي تكنه القوى الاستعمارية لتراث وحكمة وعلم الشعوب الأصلية، مما أسفر عن حدوث ضرر بنيوي أصاب نظرة الفرد إلى نفسه. وفي ظل هذا الوضع التاريخي، لم يكن هناك سوى عدد قليل من حالات البطولة التي تنطوي على روح المقاومة الشخصية المتوارثة عن طريق تواصل التقاليد المنقولة شفاهة والتي أشار إليها عدة مشتركين من أمريكا اللاتينية، كما في حالة لاوتارو، وهو بطل من إمبراطورية الإنكا استطاع منافسة القوة الاستعمارية بتمكنه من فن الفروسية.

٢٨- ولا يزال لدى الخريجين من الشعوب الأصلية ممن استوعبتهم الثقافة المهيمنة ميل لأن يصبحوا "عملاء" موضوعيين لممارسة التمييز ضد بني جلدتهم متصرفين بذلك كأداة لإهدار روح "الاعتزاز بالذات" وهم لا يعودون إلى مجتمعهم الأصلي ولا يعيدون إليه ما استثمره فيهم من تعليم. وهذا يسمح للقوى المهيمنة بأن "تغسل يديها" فتتنصل من المسؤولية عن المشكلة ذلك لأن الأفراد المعنيين غالبا ما يكونون قد حصلوا على منح لإتمام دراساتهم. وبالتالي تظهر صعوبة تدريب المعلمين، وهي شاغل رئيسي لنظام نقل المعرفة بأكمله. فالتعليم العالي الذي يطور على أساس الثقافة المهيمنة بغية تدمير قدرة الشعوب الأصلية على إنتاج معارفها إنما يعزز المواقف والأفكار النمطية المقولبة التي تحط من مستوى معرفة الشعوب الأصلية فترى فيها معارف لا عقلانية مثيرة للضحك ومغرقة في القدم.

٢٩- ومع ذلك فإنه من الواضح تماما أن النماذج الثقافية والسلوكية التي اعتبرها المشتركون من المعايير الخارجية المؤثرة في التنمية الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي قد بلغت حدودها الآن. ومن هذه الحدود ما يتمثل في القدرة على المقاومة التي اكتسبتها الشعوب الأصلية من خلال تمسكها بهويتها وثقافتها. وهذه المقاومة تتجلى بصفة خاصة في حالة بوليفيا، وهي حالة أشارت إليها السيدة فيلومينا ميراندا كاساس من محفل السكان الأصليين (Fondo Indígena). فعلى الرغم من جراحهم التاريخية، فقد سعى سكان بوليفيا الأصليين في أغلب الأحيان إلى الإبقاء على لغتهم وذاكرتهم الجماعية حية . والذي يتولى نقل المعرفة بهذه اللغة وتلك الذاكرة وإثراءها هم كبار السن أي "الحكماء" الذين يحتفظون بالمعارف العلمية والقيم الإنسانية والجمالية والثقافية والذين لا يزالون يعتبرون مصدر الهام لحياة مجتمعاتهم. وبفضل الاتصال الوثيق بالبيئة والطبيعة، تم الحفاظ أيضا على المعارف "الأصلية" والممارسات التقليدية التي أصبحت تشهد الآن على وجود مصدر "أصلي" قوي لإحياء الثقافة والعلوم.

٣٠- ولهذه الأسباب جميعها، رأى المشتركون أن العقد الدولي، وبخاصة حلقة العمل، يجيئان في وقت يشهد نهاية الهيمنة المطلقة لـ "الإمبريالية الثقافية" الغربية. كما أن تزامن ذلك مع إطلالة ألفية جديدة يكتسب قيمة رمزية فضلا عن كونها قيمة استراتيجية من حيث أن هذا التاريخ، الذي يدل على التجدد، يتزامن مع حقبات بدايات جديدة في بعض تقاويم الشعوب الأصلية. ومن ذلك مثلا أن ثقافة المايا، في كتابها المقدس المعروف باسم "البوبول فوه" الذي استشهد به عدة مرات السيد مانويل سالازار من جامعة المايا في كولومبيا، قد تنبأت بأن زماننا سيشهد بداية عصر

جديد، وهو تنبؤ يظهر في كتابات أخرى للشعوب الأصلية أيضا. وهذه الدينامية الجديدة تؤكدها التدابير الهامة التي اتخذتها الشعوب الأصلية من أجل إنشاء مؤسسات للتعليم العالي مثبتة بذلك قدرتها على التنظيم وإطلاق المشاريع المبتكرة.

٣١- إن السلطات الوطنية والإقليمية، والمحلية أحياناً، لا تأخذ في اعتبارها احتياجات الشعوب الأصلية في عمليات التخطيط التي تقوم بها وفي نظمها التعليمية. وحتى في البلدان التي تم فيها الاعتراف، من الناحيتين القانونية والدستورية، بالتركيبة المتعددة الأعراق لهذه المجتمعات، فإن السياسات التعليمية تضعف من جراء المركزية الإدارية التي لا تعتبر وجود السكان الأصليين عاملاً يشكل مصدر اختلاف يستحق أن يولى اهتماماً مناسباً ووسائل كافية.

٣٢- وفي معظم الحالات، لاحظ المتحدثون أن مجتمعات السكان الأصليين لا تتمتع بقوة سياسية وأنها لا تزال تعيش في ظل حالة من الهيمنة السياسية ضمن البلدان التي لا تعطى فيها الأولوية لمشكلة السكان الأصليين، على الرغم من أنه يمكن أحياناً توقع حدوث العكس تماماً ولأسباب كمية، وذلك بالنظر إلى الوزن العددي للسكان الأصليين، وبخاصة إذا كانوا يشكلون أغلبية بالفعل، كما هو الحال في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية.

٣٣- وتدل النزعات السياسية الإيجابية في بعض البلدان مثل نيكاراغوا وكندا وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا على أن ظهور التعليم العالي للسكان الأصليين يتصل بعوامل سياسية ويعني أنه يلزم وجود استراتيجيات للتفاوض من أجل ضمان أن تكون مؤسسات التعليم العالي متوافقة مع النظم المهيمنة. ويجب إقناع القادة السياسيين الوطنيين على جميع المستويات بوضع وتعزيز وتنفيذ إطار تعليمي وتربوي جديد. وينبغي لهذا النهج الجديد أن يمكن النظم الوطنية من الاستفادة من ثروة المعارف العظيمة لدى مجتمعات السكان الأصليين، وهي ثروة ينبغي إضفاء الطابع المنهجي عليها من خلال البحوث، والاعتراف بها في المناهج الدراسية، واستخدامها استخداما عمليا لأغراض التنمية المستدامة للشعوب. والحالة الراهنة تمثل مفرق طرق يعكس السياسات الحديثة التي تضع موضع التنفيذ الإمكانات التي تنطوي عليها معارف الشعوب الأصلية. وقد أثبت التعليم العالي وقدرته على نقل وإعادة خلق المعرفة أنهما أفضل أداة للتجدد، وأداة للتمكين المؤسسي سواء بالنسبة لاستعادة الشعوب الأصلية السيطرة على معارفها وثقافتها أو بالنسبة لتحقيق الاعتراف بها من قبل الشكل الآخر للثقافة، أي ثقافة الشعوب غير الأصلية.

٣٤- إن مفهوم " القابلية للحكم" يوفر وسيلة لاكتساب الاستقلال الفكري؛ فهو يعبر عن تعزيز الوعي الجماعي بالواجبات والحقوق ويتصل بأحداث تاريخية وقعت في ما يتعلق باحتلال الأراضي وتأكيد هيمنة الحضارات. وقد أبرز السيد كارلوس برينيس كاستيللو، وهو أخصائي اجتماعي من كوستاريكا معني بالشعوب الأصلية يمثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ذلك التحدي الذي ينطوي عليه إنتاج نوع من تنظيم المعرفة كتعبير عن المجتمع بأسره، بقدر ما يصبح هذا الأخير منتجاً للمعرفة لا مجرد مستهلك للمعارف والعلوم الأجنبية. والمسألة هي مسألة إعادة توليد لمجتمعات الشعوب الأصلية وبناء ثقافة جديدة للمستقبل.

القائمة المفصلة للانجازات الحالية

٣٥- بعد المناقشة وتقديم أنواع كثيرة من التجارب، تمكنت حلقة العمل، مع البدء في تنفيذ مشاريع جديدة وإقامة مؤسسات للتعليم العالي للشعوب الأصلية في القارات الخمس، من وضع قائمة مفصلة أولية.

٣٦- فوجود مؤسسات التعليم العالي للشعوب الأصلية وحسن سير العمل فيها الآن حقيقة لا رجعة فيها. ويمكن الاستفادة من هذه التجارب العملية كنظم مرجعية كما يمكن أن تستخدم كأساس للتشخيص على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

٣٧- وأعرب ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن الحاجة إلى وضع نظام للقائمة وتحديثها ووافق المشاركون على ذلك باعتبار أن هذه القائمة أداة ضرورية لتيسير التعاون بين الشعوب الأصلية والمسؤولين عن التعليم. وجرى الاعتراف أيضا بأنه يمكن، بصرف النظر عن الحدود الجغرافية، تكييف التجارب التي أُجريت فعلاً في أنحاء مختلفة من العالم بالنسبة للحالات المختلفة، نظراً للتشابه بين عناصر كثيرة ووجود ملامح مشتركة بينها.

٣٨- واعتبرت الأنشطة التي قامت بها بعض المؤسسات وبرامج التعليم العالي مثل الأكاديمية القطبية في سان بترسبورغ، في الاتحاد الروسي، الممثلة بعميدتها، السيدة أزورغيت أ. شاوكنبايفا، ذات أهمية خاصة. وتهدف هذه الأكاديمية، التي أُنشئت في عام ١٩٩٣، إلى تأهيل جيل جديد من المثقفين في الشعوب الأصلية لتمكينهم من تطوير ثقافتهم القومية ومن العمل في الظروف الاقتصادية والثقافية الجديدة. ولتحقيق هذا الهدف، يعتمد نهج الأكاديمية القطبية على مفهوم التعليم المتواصل. وهذه الأكاديمية هي أول مؤسسة للتعليم العالي في الاتحاد الروسي مخصصة لتأهيل الشعوب الأصلية في مجالات مثل الإدارة الحكومية والبلدية، والشؤون المالية، وإدارة الاقتصاد الوطني، والإدارة، والتجارة، والفلسفة، والاثنولوجيا، والاثنولوجيا السياسية، واللغات الأجنبية (الإنكليزية والفرنسية). وتستغرق الدورة الأكاديمية ما بين سنتين وأربع سنوات. وأعرب المشاركون خاصة عن تقديرهم للمعلومات المقدمة بشأن كيفية التوقيع على عقود بين الأكاديمية أو الطلبة أنفسهم ومجتمعات الشعوب الأصلية من أجل ضمان استخدام الخريجين، بعد استكمال تأهيلهم الجامعي والمهني، في مناطقهم الأصلية وعودتهم بذلك إلى مجتمعاتهم.

٣٩- وللاطلاع على مساهمة جامعة المناطق المستقلة لساحل نيكاراغوا على البحر الكاريبي في الموضوع، انظر الفقرات ٨ و٩ و١٠ من هذا التقرير.

٤٠- وركزت التجربة الشيلية المتعلقة بإنشاء معهد لدراسة المابوشي في تيموكو خاصة على إضفاء الطابع الاجتماعي على شعب المابوشي وعلى الاعتراف بحقوقه الثقافية والاقتصادية. وتسعى هذه التجربة إلى معالجة النتائج المترتبة على تفتيت هذا الشعب الذي قاوم السيطرة الاستعمارية حتى عام ١٨٨١ ولكنه كان ضحية لسياسة منتظمة للتعدي على المناطق الريفية بعد فقدانه مؤخرا لاستقلاله الذاتي.

٤١- وتحدث عدد من ممثلي كندا عن تجاربهم الشخصية في تصميم وإقامة مؤسسات للتعليم العالي تديرها الشعوب الأصلية، خاصة المعهد الحكومي للشعوب الأصلية في فانكوفر والكلية الاتحادية الهندية في ساسكتشيوان. واسترعوا النظر أيضا إلى وجود برامج للشعوب الأصلية في الجامعات الوطنية، مثل جامعة مانيتوبا. وأيد عدد من المشاركين في حلقة العمل الاقتراح المقدم لإنشاء جامعة دولية للشعوب الأصلية واعتراف الأمم المتحدة بها.

٤٢- ووضع مشروع تثقيف المجتمع في مجال حقوق الإنسان في أستراليا، الذي قدمه السيد دافيد كورتيس من لجنة الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس والسيدة نيريدا بلير من جامعة نيو كاسل، أستراليا، استجابة لبعض التجارب المتعلقة بالتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان. والهدف من هذا المشروع هو التمكين من الوصول إلى المعرفة القانونية، وجمع المعلومات المتعلقة بالعنصرية، والمساعدة في التوصل إلى حلول محلية مبتكرة تكون قابلة للتطبيق في الحياة اليومية للمجتمعات. وتعالج البرامج التابعة للمشروع المشكلة على مستويات عديدة: تحديد الوقائع، وتحديد المسؤوليات والاحتياجات القانونية، وتشكيل جهاز قانوني مناسب لإدماج القانون التقليدي للشعوب الأصلية في قانون المجتمع والقوانين الوطنية والدولية، وتحقيق التكامل بها، من أجل تشجيع المجتمعات على الابتكار في تطبيق البحوث القانونية على حالات معينة.

٤٣- وبجانب هذه الحالات المحددة، قدم مشاركون كثيرون مبادرات جديدة تستحق الذكر لاستجابتها المفصلة للحالات المختلفة التي تواجه الشعوب الأصلية في الشمال والجنوب، سواء كانت في جانب الأقلية أو الأغلبية، التي يزداد إدراكها لمدى أهمية تطوير التعليم العالي بالنسبة لها.

٤٤- وأدى استعراض هذه التجارب العملية في مجال تعليم الشعوب الأصلية في السنوات العشر الأخيرة إلى قيام المشاركين بتشخيص الأسباب التي دعت إلى وجود علاقة بين تطلعات الشعوب الأصلية والتناقضات التي نتجت عن التعليم العالي في مجتمعاتها. ومن التناقضات التي تستحق الذكر خاصة الاتجاه الجديد المتكرر نحو الفردية، الذي يتعارض مع تقاليد الشعوب الأصلية، التي تقوم أساسا على المجتمع وليس على الفرد.

٤٥- ووجدت أيضا تناقضات لم يسبق لها مثيل في استجابة الشعوب الأصلية للاحتياجات الاقتصادية التي تواجه مجتمعاتها، مثل جميع المجتمعات القائمة حاليا، من أجل البقاء ماديا على قيد الحياة. وإنه لتحد حقيقي بالنسبة لها أن تستخلص شكلاً مناسباً من التنمية يستوحى من رؤيتها، أو بالأصح من رؤيتها الكونية، ويؤدي إلى معرفة شمولية. واتفق المشاركون على عدم إمكان الفصل في جميع ثقافات الشعوب التي ينتمون إليها والمعارف التي تنتهجها الشعوب الأصلية عموما بين الإنسان والطبيعة. وبالمثل، لا يوجد فرق واضح بين النظري والعملي، والفردي والجماعي، والمعقول وغير المعقول. ولم تتأثر هذه السمة التي تكمن في جذور تفكير الشعوب الأصلية بالمحاولات التي بذلها الاستعمار للقضاء على الممارسات الخاصة التي مكنت الشعوب الأصلية من الاحتفاظ بالمعارف الخاصة بها. وأشارت السيدة ايفلين دونوان من الفلبين إلى التشريع الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ والذي أسفر، بعد كفاح قانوني وسياسي دام طويلاً، عن تدابير خاصة لتعليم الشعوب الأصلية. وأوضحت أن الشعوب الأصلية قد اكتسبت الحق في إقامة مدارسها الخاصة وفي وضع البرامج الدراسية المناسبة لها. وهذه الرؤية الشمولية تقبل

التكيف مع نظم الشعوب الأصلية للإدارة والبقاء اقتصاديا على قيد الحياة التي تؤدي إلى إثراء البيئة والتي تمكنت من الإبقاء على المصنوعات اليدوية وقواعد النظم الجمالية والفلسفية حتى الآن.

٤٦- وسلم جميع المشاركين بأن ضغوط الهيمنة الفكرية، التي تفاقمت لأسباب اقتصادية، قد زادت في العقود الأخيرة بدلا من اختفائها، وبأنه ينبغي للشعوب الأصلية، التي تتعرض للتمييز والاستغلال والتهميش أكثر من أي مجتمعات أخرى، أن تجد ردوداً متفتحة الذهن وواقعية لقانون السوق والربح في المناخ السائد لليبرالية الوطنية والدولية الجديدة.

٤٧- وتتطلب الواقعية الاقتصادية من الشعوب الأصلية أن تحقق توازناً دقيقاً بين الاحتياج الاجتماعي - الاقتصادي العاجل إلى موظفين تنفيذيين وإداريين وفنين مدربين وخبراء وإلى الحصول بانتظام على التكنولوجيات الحديثة من ناحية، والاحتياج إلى بحث وتحليل التقاليد التي تعبر عن هويتها الثقافية من ناحية أخرى. وسيعني هذا التوصل إلى نهج خاصة بها للحصول على المعرفة في جميع العلوم الإنسانية، والأدب، والفلسفة، وعلوم ما وراء الطبيعة، والفنون.

الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز وإقامة مؤسسات التعليم العالي للشعوب الأصلية

٤٨- حُددت ثلاثة نهج بتوافق الآراء:

(أ) وضع نظام للمعرفة يكون متاحاً وموزعاً توزيعاً مشتركاً في مجتمعات الشعوب الأصلية. ولم يتوقف إنتاج الشعوب الأصلية لهذه المعرفة والحفاظ عليها ونقلها في أي وقت من الأوقات. ودور التعليم العالي هو تحديدها، وإضفاء الطابع الرسمي عليها، والتمكين من الوصول إليها، وجعلها مناسبة للأوضاع المعيشية الحالية للمجتمعات، وإنتاج أدوات منهجية جديدة.

(ب) أن يكون التعليم العالي للشعوب الأصلية أداة جماعية لصالح المجتمعات، والاستجابة للحاجة الاقتصادية إلى تعزيز مجتمعات الشعوب الأصلية، وإيجاد الحلول اللازمة لها وتنفيذها.

(ج) تعزيز وحماية الملكية الفكرية للشعوب الأصلية والسعي إلى التوفيق بين الشكل الجماعي التقليدي للإنتاج والنظام المهيمن القائم على الملكية الخاصة.

الدور الرئيسي للبحوث في جميع المواضيع

٤٩- إن للبحوث مسؤولية أساسية وحاسمة. وهي تشكل جسراً بين التعبير عن المعرفة المتحصلة من العرف والتقاليد والاستجابة الفكرية والعلمية للشعوب الأصلية لتحديات اليوم. وستعبر المعرفة التي يتم الحصول عليها عن

طريق الممارسة المعززة بالبحوث عن واقع الحال بالنسبة لهذه الشعوب مع المحافظة على سلامة الجوانب الثقافية المتعلقة بها. وأشار بعض المشاركين إلى خطورة الانغلاق الفكري وإلى ضرورة الاستعادة الحاسمة لفكر الشعوب الأصلية على الدوام كشرط لازم لأي محاولة للتجديد الفكري. وينبغي أن يعتمد التوصل إلى إطار جديد للمعرفة على دراسة أكثر عمقاً لثقافة الشعوب الأصلية وفي نفس الوقت على الرغبة في التوصل إلى معرفة تكون مساوية لمعرفة النظام السائد ومتفقة معه وجديرة بالاحترام.

٥٠- وأكد المشاركون على ضرورة تنمية التفاعل فيما بين الثقافات عن طريق الازدواج اللغوي الوظيفي والتكميلي الذي لا يمكن الدخول بدونه في حوار متناسق بين هوية الشعوب الأصلية والثقافة الوطنية. وقوبل فعلاً التعبير عن هذا الاحتياج الرئيسي في بعض البلدان باستجابة منهجية من بينها تطوير التعليم المشترك بلغتين فيما بين الثقافات، الذي لا يزال حتى الآن مشروعاً نموذجياً. وأعلنت المشاركة من البرازيل، السيدة ماريا دي لوردس الياس، التي تنتمي إلى شعب تيرينا في ماتو غروسو دو سول والتي تحدثت بلغتها الأصلية، تيرينا، الاحتياج العاجل إلى الاعتراف بلغات الشعوب الأصلية. وأوضحت كيف يؤدي عدم وجود الدعم من الدولة في البرازيل إلى صعوبات للتعليم بلغات الشعوب الأصلية وكيف يؤدي هذا إلى عدم تكافؤ الفرص للشباب من الشعوب الأصلية: فهم لا يتعلمون القراءة والكتابة بلغاتهم الأصلية ولا يمكنهم متابعة البرامج الدراسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية بسبب عقبة اللغة البرتغالية التي تفرض عليهم على الرغم من القوانين الاتحادية التي تكفل وتعترف نظريا بلغات الشعوب الأصلية.

٥١- وفي رأي جميع المشاركين، أن الحكماء والمسنين جذور ودعائم للمعرفة في الشعوب الأصلية. ودورهم حاسم في التعليم بأكمله اعتبارا من المستوى الابتدائي، وفي التلازم بين المواضيع، وفي تحديد المواد التعليمية البديلة. ووظيفتهم ليست فقط نقل المعرفة التقليدية، رغم كونها القاعدة التي يعتمد عليها بنيان المعرفة المجتمعية بأكمله الذي نقل منذ قرون عن طريق التقاليد، وكثيراً التقاليد الشفوية، ولكن أيضا المشاركة في تطوير المعرفة الجديدة. فعلى حد قول فيلسوف شعب فولاني، أمادو همباتي با، الذي لا يعبر عن الرؤية الأفريقية فحسب ولكن عن رؤية المجموعة الكاملة من الشعوب الأصلية الممثلة في حلقة العمل "عندما يموت أحد المسنين، كأنه مكتبة تحترق".

٥٢- وللمسنين أهمية حاسمة في وضع القواعد الجديدة، شريطة التوصل إلى طرق مبتكرة لمشاركتهم على أعلى المستويات في وضع النهج التي تعبر عن رؤية الشعوب الأصلية والتي تحمل النظام المهيمن على احترام القدرة الفريدة لهذه الرؤية على إقامة جسر بين تقاليد لا تزال قائمة وقدرة الشعوب الأصلية التي لم تتوقف إطلاقاً على إنتاج المعرفة مع العصر. ويمكن لحكماء مجتمعات الشعوب الأصلية المساعدة في استعادة معارف الشعوب الأصلية بأكملها من أجل تعزيز احترام الشعوب الأصلية لذاتها بما يتفق مع ممارساتها الخاصة لمعارفها.

٥٣- ولا ينبغي أن تكون للواقع الاقتصادي الأسبقية على التأهيل في مجال العلوم الإنسانية واكتساب القيم الأخلاقية والروحية. ووضع متكلم بعد آخر مسألة الجوانب الروحية للشعوب الأصلية في قلب العملية التعليمية بأكملها بوصفها الإطار العام للتفكير وللتنظيم الاجتماعي والفكري. والاتصاف بالعلم لا يعني فقط الحصول على المعرفة التقنية والقدرة على تأدية أنشطة مهنية والحصول على عمل يتطلب مهارة معينة وضمان التقدم الاجتماعي

– الاقتصادي. فلقد تبين أن هذا الهدف، وإن كان ضروريا، من عوامل عدم الاستقرار في النظام التعليمي المهيمن لأنه يعزز المادية والنظرة الكمية للعالم على حساب القيم الإنسانية.

٥٤- وأصبح الحصول على دبلومات نتيجة لهيمنة الأهداف ذات النزعة الفردية أداة للمنافسة الاجتماعية التي قد تؤدي إلى إضعاف الالتحام في المجتمع. وهذا الميل المفرط تجاه المادية مسؤول إلى حد بعيد عن الأزمة العميقة التي أبتليت بها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التابعة للنظام المهيمن التي تطرد "الرؤوس المليئة بأفكار خاطئة" والمسؤولين عن التعليم الذين يملكون فقط مهارات تقنية ومعرفة متخصصة مجزأة.

٥٥- وأكد المشاركون على أنه ينبغي أن يقوم التعليم العالي للشعوب الأصلية على نقل نظم متكاملة من المعرفة الشاملة وأنه ينبغي أن يعتمد على المنابع الروحانية للشعوب الأصلية التي يمكن أن تثري القيم الأخلاقية والإنسانية. ولا ينبغي أن يكون التعليم العالي واقعيا وعمليا فحسب ولكن ينبغي أيضا أن يعكس الثراء الروحي لكيان وفلسفة الشعوب الأصلية التي هي منابع لا تنضب للحكمة والتوازن المتناسق للإنسان على أرضه وفيما بين ذويه. وطبقا لبوبول فوه، الذي سبقت الإشارة إليه أعلاه: "كل إنسان صورة أخرى لذاتك، تدرك أنها مغمورة في الكون؛ والسبب في وجود معرفتك هو مطالبتك بنقلها إلى مجتمعك. وبذلك سيبقى مكان في عقلك لاكتساب معارف أخرى وزيادة ارتباطك بأمنا الأرض".

٥٦- ولقد تبين أن روحانية الشعوب الأصلية وإدماجها في التعليم شرط لازم للالتحام الاجتماعي للشعوب الأصلية وتعزيز هويتها وسلامتها المجتمعية لتحقيق حقوق الإنسان الخاصة بها.

ثالثاً- الموضوع الرابع – التعاون الدولي في مجال البحوث ومؤسسات التعليم العالي – إقامة شبكات وتبادلات ووضع البرامج المشتركة

٥٧- ركز هذا الموضوع الاهتمام على البعد الدولي لإقامة مؤسسات البحوث والتعليم العالي للشعوب الأصلية في العالم. وبفضل التركيب الجغرافي المتنوع للمشاركين، الذين يمثلون القارات الخمس، أمكن وضع أساس للتعاون الدولي بين المبادرات القائمة للتعليم العالي، بناء على التجارب العملية، ووفقاً لتنوع الاحتياجات المحددة للمجتمعات، ليس على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية فحسب ولكن في بعدها الإقليمي والدولي أيضاً.

٥٨- وأساس التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والبحوث هو مبدأ التضامن والتبادل فيما بين المجموعة الاجتماعية التي تحتاج، نظراً لتجاربها المتماثلة في مجال القهر التاريخي والتمييز الحالي، إلى العمل الوثيق معاً لتعزيز قدرتها المشتركة على الانتعاش الفكري بالاستفادة من جميع الإنجازات الفردية. وهكذا، يلزم تطوير التعاون المتكامل هيكلياً بين المبادرات القائمة كمكون عضوي لعملية التنظيم والتخطيط بأكملها فيما يتعلق بالتعليم والبرامج الدراسية ووضع معايير لها.

٥٩- وحازت العروض المقدمة من ممثلي الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية تقديراً خاصاً لقيامها بوصف الآلية المؤسسية والمالية المتاحة لمجتمعات الشعوب الأصلية لدعم المبادرات الخاصة بها.

٦٠- وأخيراً، أثارت كلمة السيد ريتو ستيورات موراليس، مدرس لغة البري بري في معهد التعليم الإذاعي بكوستاريكا اهتماماً خاصاً لاستخدام الإذاعة كأداة بديلة للتعليم. ويستخدم هذا الأسلوب في كوستاريكا حالياً في مشروع تجريبي لإمكان وصوله إلى المجتمعات مباشرة في حياتها اليومية، باستخدام لغتها الخاصة. ويمكن استخدام الإذاعة بانتظام كأداة للاتصال والتعبير لجميع الأجيال بناء على منهجيات لا مركزية تطبيقية.

٦١- ودعي السيد إستابانسيو كاسترو، الحائز السابق على منحة دراسية للشعوب الأصلية من مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى تلخيص الدورة من وجهة نظر الشباب. وأكد السيد كاسترو بعد تقديم موجز تحليلي للمناقشات على مسؤولية المجتمعات التي ينبغي أن يكون هدفها الأساسي هو تطوير النظم التعليمية الخاصة بها بناء على نظرة انتقادية لاحتياجاتها.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٢- اعتمدت حلقة العمل الاستنتاجات والتوصيات التالية:

الديباجة

إن الشعوب الأصلية تتمتع بلغات، وتراث، وثقافات، ومعارف وفيرة ومتنوعة، حصلت عليها من علاقتها فيما بينها وفي البيئة الخاصة بها، التي تجد تعبيراً لها في تقاليدها، ومعتقداتها، وأعرافها، وطقوسها المختلفة.

ولقد أدمجت الشعوب الأصلية في لغاتها وثقافاتها الإجراءات والبروتوكولات والممارسات الخاصة بها لتمكينها من الوصول إلى معارفها ونقلها وتقاسمها.

وتساهم معارف الشعوب الأصلية في الحكمة العالمية.

وينبغي أن ترفض مؤسسات التعليم العالي جميع أشكال البحوث التي تعامل الشعوب الأصلية كأشياء وينبغي أن تعزز المهارات والثقافات واللغات والاقتصادات في المجتمعات.

ويؤكد الخبراء والمندوبون الحاضرون في حلقة العمل المتعلقة بالبحوث ومؤسسات التعليم العالي وكذلك الشعوب الأصلية رغبتهم واعتزامهم وتطلعهم بنشاط إلى الاعتراف بمعارف ولغات وثقافات الشعوب وتعزيز الاحترام الواجب لها بإجراءات رسمية وغير رسمية.

الاستنتاجات

وصول الشعوب الأصلية إلى التعليم العالي

١- أحرزت الشعوب الأصلية تقدماً في إطار منظومة الأمم المتحدة وفي بعض الدول تجاه الاعتراف بحقوقها. وتتمتع حقوق الشعوب الأصلية، والمؤسسات الخاصة بها، وأراضيها، ومواردها في بعض البلدان حيث يتم الاعتراف بهذه الحقوق دستورياً وفي نصوصها التشريعية. وفي مجال التعليم العالي، أدخلت تحسينات للشعوب الأصلية عن طريق توفير المنح الدراسية، والمدن الجامعية، والدورات المناسبة لها ثقافياً، وغير ذلك من الوسائل. واستخدم التعليم بوجه عام كوسيلة لتمكين الشعوب الأصلية من الخروج من حالة الفقر التي يعيش فيها عدد كبير منها. بيد أنه لوحظ أن الاعتراف بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية شرط لازم للتحسينات في التعليم العالي.

٢- وتخضع الشعوب الأصلية في أنحاء كثيرة من العالم لأشكال كثيرة من التمييز وعدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تساهم في تخريب الاقتصادات والثقافات الخاصة بها. وعلى الرغم من هذه التجارب فلقد تمكنت الشعوب الأصلية من إيجاد أنواع مختلفة من الثقافات واللغات والمعارف والتراث ووجدت حافزاً لتطوير إمكانياتها إلى أقصى قدر ممكن. ووضعت بعض أوجه عدم المساواة هذه الشعوب الأصلية في موقف غير مؤات. وتشمل أوجه عدم المساواة هذه النقص في المنح الدراسية وغيرها من أشكال الدعم المالي، وقلة احترام الذات، والبيئة غير المؤاتية والغريبة للشعوب الأصلية في الجامعات، وطول المسافات بين مجتمعات الشعوب الأصلية ومراكز التعليم العالي، والصعوبات المتصلة بالتعليم بلغة خلاف اللغة الأصلية للطلبة، وعدم مناسبة التعليم على المستويين الابتدائي والثانوي، وانخفاض معدلات النجاح للشعوب الأصلية في التعليم الثانوي. ووصف بعض المشاركين الجامعات كمصانع كبيرة لإنتاج الخريجين العاطلين.

مؤسسات التعليم العالي ومساهمتها في تنمية الشعوب الأصلية

٣- ولم تقم مؤسسات التعليم العالي لاستجابة الشعوب الأصلية. ولم توفر أيضاً التعليم في مجال حقوق الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان. ولا تعكس فلسفة التعليم والبرامج الدراسية وعمليات التدريس آراء الشعوب الأصلية بشأن التعليم. ويشمل تصور الشعوب الأصلية للتعليم أفكاراً روحانية، واحترام المسنين، ومعارف وعلوم ولياقة بدنية تقليدية.

٤- ولا توفر معظم الجامعات والمؤسسات التعليمية لما بعد المرحلة الثانوية دورات لتشجيع الشعوب الأصلية على تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. وساهم التعليم العالي في ابتعاد الأشخاص المنتمين إلى الشعوب الأصلية عن ذويهم وتسببت في استنزاف الكفايات من مجتمعاتهم. ويساهم التعليم العالي اليوم في انحلال الرؤية المجتمعية.

٥- وتجري كثيراً البحوث المتعلقة بالشعوب الأصلية في المؤسسات ذات النهج الغربي بطريقة غير أخلاقية تنتهك حق الشعوب الأصلية في ممارسة السيطرة على تراثها والتمتع بحقوق الملكية الفكرية والثقافية وتؤدي إلى قيام مجموعات أو أفراد لا ينتمون إلى مجتمع الشعوب الأصلية باغتصاب مكاسبها.

٦- وتحتاج الشعوب الأصلية إلى الموازنة بين معارفها والمعارف والمهارات التي توفرها لها المؤسسات التعليمية التي لا تخص الشعوب الأصلية من أجل اتخاذ مكانها في الاقتصاد العالمي وفي العالم الآخذ في التغير.

٧- ويزداد ثراء وتوازن مؤسسات التعليم العالي عند إدراج تراث ومعارف ومنظور الشعوب الأصلية في برامجها الدراسية. ويساعد هذا مؤسسات التعليم العالي على تأدية مهامها التعليمية في المجتمعات المتعددة الثقافات. وتحقق هذه المهارات الفوائد لمجتمعات الشعوب الأصلية دون فقدان هذه الشعوب لهويتها الثقافية وتساهم في التنمية الشاملة للمجتمعات.

<u>نماذج الشعوب الأصلية المناسبة ثقافياً للتعليم العالي</u>

٨- للشعوب الأصلية الحق في مراقبة وتطوير مؤسسات التعليم العالي والبحوث الخاصة بها وفي قيام الدولة بالاعتراف بهذه المؤسسات وتوفير الدعم المالي لها. وتعترف اتفاقيات حقوق الإنسان القائمة واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بالتزام الحكومات بضمان تحقيق هذه الحقوق.

٩- وتتميز النماذج المناسبة ثقافياً لتعليم وتدريب الشعوب الأصلية بنهج تعتمد على المشاركة المجتمعية. والمجتمع والمسنين من العناصر الحيوية لوضع مفاهيم البرامج التعليمية وتطويرها وتنفيذها ومراجعتها.

١٠- والمؤسسات التعليمية للمراحل الأولية والابتدائية والثانوية التي تديرها الشعوب الأصلية بالاشتراك مع المؤسسات التابعة للدولة والمنظمات غير الحكومية التي توفر الوجبات الغذائية لهذا المستوى من التعليم حيوية لتطوير البدائل الناجحة للتعليم العالي للشعوب الأصلية.

التوصيات

فيما يتعلق بالشعوب الأصلية

١- ينبغي أن تحدد وأن تبين الشعوب الأصلية بروتوكولات وممارسات البحوث الخاصة بها لكي يتمكن المحققون من إجراء تحقيقاتهم وبحوثهم بطريقة مناسبة وتدل على الاحترام.

٢- ينبغي أن تشجع الشعوب الأصلية تبادل الطلبة والمعلمين والخبراء بين مؤسسات التعليم العالي والبحوث الخاصة بها.

٣- ينبغي أن تعزز هذه الشعوب، بموجب أحكام القوانين والأعراف المتعلقة بها، النماذج التعليمية بإقامة المؤسسات الخاصة بها وإدارتها بنفسها ووضع برامجها ومناهجها التعليمية على جميع المستويات في إطار المؤسسات التقليدية.

٤- ينبغي أن تواصل الشعوب الأصلية بنشاط الجهود المبذولة للتخلص من جميع مخلفات الاستعمار في جميع المؤسسات التعليمية.

٥- ينبغي أن تراعي الشعوب الأصلية أنه ينبغي أن تكون مشاريعها للتعليم العالي ذات نوعية عالية وأنها ينبغي أن توفر التأهيل لهذه الشعوب وللأشخاص الذين ينتمون إليها والذين يتمتعون بثقافاتها ويعيشون في عالم متغير ومتطور على الدوام.

٦- ينبغي أن تسعى الشعوب الأصلية، وفقاً للمبادئ والقيم التي تتفق مع ثقافاتها، إلى بناء تعليمها العالي كجزء من الجهود التي تبذل لتحسين تنميتها وكمساهمة في تطور البشرية.

فيما يتعلق بالحكومات

٧- ينبغي أن تمتثل الحكومات لاتفاقيات حقوق الإنسان، واتفاقية منظمة العمل الدولية ١٦٩، والقوانين الوطنية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية.

٨- ينبغي أن تكفل الدول للشباب في الشعوب الأصلية الفرصة للدراسة على جميع المستويات وفي جميع الميادين وفرصة العمل كفنيين مؤهلين في مجتمعاتهم.

٩- ينبغي أن تعترف الدول بجميع حقوق الإنسان المتعلقة بالشعوب الأصلية وأن تقيم الآليات اللازمة لضمان التمتع بهذه الحقوق، خاصة الحقوق المتعلقة بتعليم الشعوب الأصلية ولغاتهم وثقافاتهم.

١٠- ينبغي أن تقدم الدول الدعم لإنشاء مؤسسات تعليمية تديرها الشعوب الأصلية وينبغي أن توفر لها التمويل المناسب.

١١- ينبغي أن تعترف الدول اعترافاً كاملاً بوجود الشعوب الأصلية وأن تحترم هذا الوجود.

١٢- ينبغي أن تقدم الدول الدعم لإعداد البرامج الدراسية المناسبة لواقع الشعوب الأصلية وينبغي أن تخصص الموارد التقنية والمالية المناسبة لتنفيذ هذه البرامج.

فيما يتعلق بالأمم المتحدة

١٣- ينبغي أن تحيل المنظمة استنتاجات وتوصيات حلقة العمل إلى المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم مع مطالبتها بأن تراعي في تقريرها تجارب وآراء الخبراء من الشعوب الأصلية مراعاة كاملة.

١٤- وفي إطار العقد الدولي الحالي، ينبغي أن تنظر الأمم المتحدة في توفير الرعاية والدعم لإقامة جامعة دولية للشعوب الأصلية، قد تتخذ شكل مجمع لمعاهد التعليم العالي للشعوب الأصلية القائمة وتستخدم كمؤسسة "أم" للمراكز الجديدة للتعليم العالي للشعوب الأصلية في العالم.

١٥- وينبغي أن ينظر مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عقد حلقات عمل وحلقات دراسية سنوية بشأن المسائل المتصلة بالشعوب الأصلية والتعليم العالي. ويمكن مثلاً أن تنظم اجتماعاً سنوياً للشعوب الأصلية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات. ووافق المشاركون في حلقة العمل في العرض المقدم من عميدة الأكاديمية القطبية الحكومية في سان بيترسبورغ لاستضافة حلقة دراسية بشأن مؤسسات التعليم العالي للشعوب الأصلية والعرض المقدم من مدير المركز الأفريقي للدراسات المتقدمة لاستضافة حلقة دراسية دولية بشأن معارف الشعوب الأصلية في بورتو نوفو، في بنن. ووافق المشاركون على الدعوة المقدمة من عميد معهد نيكاراغوا للمشاركة في الاجتماع الإقليمي بشأن التعليم العالي الذي سيعقد في بويرتو كامبيزيس، نيكاراغوا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

١٦- وينبغي أن يقوم مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع الشعوب الأصلية، بوضع قائمة للمؤسسات والخبراء المعنيين بالتعليم العالي والبحوث المتعلقة بالشعوب الأصلية والمتاحين دولياً. فستؤدي هذه القائمة إلى تيسير التعاون.

١٧- وينبغي أن تعقد اليونسكو اجتماعاً بشأن الشعوب الأصلية من أجل وضع مدونة لقواعد السلوك المتعلقة بالبحوث.

١٨- وتحث حلقة العمل اليونسكو على تعزيز برامجها وهياكلها الأساسية المعنية بتعزيز ثقافات ولغات الشعوب الأصلية. وينبغي أن تنظم اليونسكو بالاشتراك مع منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة مؤتمراً عالمياً بشأن تعليم وعلم وثقافة الشعوب الأصلية.

١٩- وينبغي أن تنشئ الأمم المتحدة جائزة تمنح سنوياً للاعتراف بالجهود التي تبذلها الشعوب الأصلية لتطوير مؤسساتها التعليمية. وينبغي إنشاء صندوق لتعزيز وتنفيذ البحوث - عن طريق العلاقات فيما بين الوكالات - من أجل إعداد دراسة بشأن الوضع القائم للتعليم والمعارف المتعلقة بالشعوب الأصلية.

فيما يتعلق بالبحوث ومؤسسات التعليم العالي

٢٠- ينبغي أن تزيل مؤسسات التعليم العالي جميع الممارسات والسياسات التمييزية من إجراءات القبول فيها وأن تعالج الممارسات التي تستبعد ثقافات الشعوب الأصلية من السياق التعليمية.

٢١- ينبغي أن تكفل مؤسسات التعليم العالي وجود دورات بشأن حقوق الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان في أقسام أو كليات الحقوق التابعة لها.

٢٢- ينبغي أن تدخل مؤسسات البحوث والتعليم العالي في حوار ومفاوضات مع الشعوب الأصلية من أجل وضع مدونة لقواعد السلوك المتعلقة بالبحوث الخاصة بها. ولا ينبغي أن تتم البحوث في مجتمعات الشعوب الأصلية بغير موافقة كاملة وعليمة لهذه الشعوب نفسها.

٢٣- وينبغي أن تكفل مؤسسات التعليم العالي التوازن في برامجها الدراسية وجداولها الزمنية وبحوثها بين المعارف المتعددة والمواضيع من أجل تحقيق صالح الشعوب الأصلية. وينبغي أن توجد في مؤسسات التعليم العالي آلية لمشاركة الشعوب الأصلية مشاركة كاملة في هياكلها المختصة المتعلقة باتخاذ القرارات.

٢٤- وتحث مؤسسات التعليم العالي التي لديها طلبة من الشعوب الأصلية على إضافة دورات بشأن، معارف وثقافات الشعوب الأصلية في برامجها التعليمية والتدريبية الأساسية.

٢٥- عند عمل المعلمين والمسؤولين الآخرين عن التعليم في أقاليم الشعوب الأصلية، ينبغي استشارة الشعوب الأصلية فيما يتعلق بتدريبهم واختيارهم وتعيينهم.

٢٦- تحث مؤسسات التعليم العالي على تيسير الوصول إلى برامجها التعليمية للمعلمين والباحثين التابعين للشعوب الأصلية.

- - - - -